أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of the Characteristics of the Board of Directors on the Disclosures of Social Responsibility in the Listed Jordanian Banks

إعداد

د. نداء أحمد محمود حمادنة

Dr. Ndaa Ahmed Mahmoud hamadneh

باحث أكاديمي- الاردن

Doi: 10.21608/ajahs.2023.295652

استلام البحث ١٦ / ٣ / ٢٠٢٣

قبول البحث ١٧ / ٣ / ٢٠٢٣

حمادنة ، نداء أحمد محمود (٢٠٢٣). أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٦) أبريل، ٤٨٣ – ٥٠٦.

http://ajahs.journals.ekb.eg

أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مكونة من (٨) بنوك بنسبة تمثيل بلغت ٦١.٥% من مجتمع الدراسة البالغ(١٣) بنك وبعد تحليل بيانات البنوك (عينة الدراسة)، توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أبرزها:عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.952) أكبر من (0.05)، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بالإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية وضوابط دليل الحوكمة المؤسسية في جانب تشكيل مجلس الإدارة ودوره في البنوك، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أبرزها: ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بأنشطة المسئولية الاجتماعية للبنوك، كما أوصت بضرورة إلتزام البنوك الأردنية بالإفصاح عن كافة الأنشطة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، الإفصاح، المسؤولية الاجتماعية، البنوك الأردنية، بوصة عمان

Abstract:

This study aimed to reveal the impact of the characteristics of the board of directors on the disclosures of social responsibility in the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange. To achieve this goal, a sample of (8) banks was selected, with a representation rate of 61.5% of the study population of (13) banks. The size of the board of directors on the social responsibility disclosures of the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange at a probability value of (0.952) greater than (0.05), and the study also found that the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange are committed to disclosing the activities of social responsibility and the controls of the corporate governance guide in the aspect of forming a board Management and its role in banks. The study presented a number of recommendations, most notably: the need to pay more attention to the social responsibility activities of banks, and it

also recommended the need for Jordanian banks to commit to disclosing all activities related to social responsibility in their annual reports.

Keywords: Board of Directors, Disclosure, Social Responsibility, Jordanian Banks, Amman inch

المقدمة

حرصت الجهات المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات كالبنوك وغيرها في المملكة الأردنية كما في بورصة عمان على تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعاييرها خاصة في مجال الربط بين إستراتيجية عمل هذه البنوك ودورها في مجال المسئولية الاجتماعية، وغالباً ما تدفع الموجهات التنظيمية كما في دليل الحاكمية المؤسسية الأردني نحو التأكيد على دور مجلس الإدارة في تطوير عمل البنوك والشركات.

وتمثل الحوكمة بحسب العديد من الأدبيات (خليل والعشماوي،٢٠٠٩؛ سليمان،٢٠١٦؛ أبو حمام، ٢٠١٩) على أن الحوكمة تعني ممارسة الحكم بأسلوب رشيد، و وفي سياق مؤسسات المال فإن الحوكمة تعني الآليات التي من خلالها يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (خليل والعشماوي، ٢٠٠٩) وبحسب العديد من الأدبيات الأجنبية فإن مصطلح حوكمة الشركات ظهر كردة فعل على الإخفاقات والأزمات المالية التي تعرضت لها تلك الشركات(Darus, 2011; Rubach and Sebora, 2009; ؛ L'Huillier, 2014) لذا ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بصورة مباشرة بالدراسات الاقتصادية والتجارية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات المالية والقليل منها اتجه نحو التمويل دون الاهتمام بالجانب القانونى لحوكمة الشركات(خضر، ٢٠١٢).

وتهدف الحكومة في أحد مركزاتها إلى تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء المالي للشركات وتقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة(الخضري، ٢٠٠٥) وهذا يتطلب مجلس إدارة قادر على تحقيق أهداف الحوكمة حيث يلعب مجلس الإدارة دوراً جوهرياً في كافة مراحل الحوكمة، كما أنه يطلع بالدور الأبرز في صياغة إستراتيجية المؤسسة والعمل على تنزيلها لأرض الواقع في شكل أهداف وخطط وبرامج تنفيذية لتشكل دليلاً عملياً للإدارة التنفيذية في عملها(حماد، ٢٠٠٤) .

وترتبط الحوكمة بمجلس إدارة الشركات بحسب نظرية أصحاب المصالح من أهمية التحول من الاهتمام – فقط - بالمساهمين إلى الاهتمام بأصحاب المصالح الأخرى الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة، وهي عملية إدارة الأخلاق التنظيمية في المؤسسات تجاه أصحاب المصالح وتركز على العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، وكيفية المتلائم مع هذه البيئة وما هي ردة فعلها(Mahoney, 2012)

وتتمثل مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إطار نظرية أصحاب المصالح على تحقيق نوع من التوازن بين الأطراف الداخلية والخارجية المكونة لهذه الأطراف (أي أصحاب المصلحة)، وتعتبر نظرية أصحاب المصالح أن المؤسسة تمثل مجموعة من علاقات مختلفة بين مجموعة من أصحاب المصالح وليس فقط المساهمين وإنما كل المشاركين في عمليات وقرارات المؤسسة(Phillips, et all, 2003)

وعليه يمكن القول بأن مجلس الإدارة يلعب دوراً رئيسياً في عملية الحوكمة المؤسسية من خلال دوره في كافة مراحل عملية التشغيل التي تتكون من التخطيط والرقابة والإشراف والمتابعة والتنفيذ، إضافة إلى دوره في تطبيق إستراتيجية المؤسسة من خلال عمله كأداة لضبط عمل الإدارة التنفيذية، وكأداة معرفية للمساعدة في خلق المهارات وتنميتها لكافة العاملين بالمؤسسة، من جانب آخر فإن لمجلس الإدارة دوراً رئيسياً في إدارة وتنظيم العلاقة مع المساهمين(سليمان، ٢٠٠٨)

وتكمن أهمية مجلس الإدارة أكثر آليات حوكمة المؤسسات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار حوكمة المؤسسات، والوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف التي تنشأ عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار، وله تأثير كبير في تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات باعتباره هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا أعضاءً منتخبين أو معينين، يتولون الإشراف بشكل جماعي مشترك على أنشطة منظمة أو شركة أو مؤسسة (Azzoz, &, Khamees ,2016).

ويطلع مجلس الإدارة في المؤسسات الحديثة بالعديد من المهام والأدوار الأساسية والمهمة لاستمرارية المؤسسة ونجاحها، وهي في مجملها مهام إشرافية ورقابية معقدة ومتداخلة مع بعضها، مثل حماية حقوق المساهمين، والعمل على مراقبة أداء المديرين ومتابعة أعمالهم لتحقيق أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى العمل على كسب ثقة المساهمين في المؤسسة، ويقوم مجلس الإدارة أيضا بضمان المعاملة العادلة للمساهمين. وجدير بالذكر أن هناك علاقة وطيدة بين أداء المؤسسة ومستوى إلتزامها بمبادئ حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال الإشراف الفعال لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة، بالقدر الذي يعزز قدرتها على الحصول على الفرص، وتعزيز رأس مال بأقل تكلفة، وعلى تحقيق مكاسب لكل أصحاب المصالح(سليمان، ٢٠٠٨)

وفي ذات السياق تمثل خصائص مجلس الإدارة(حجم مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور أعضاء مجلس الإدارة ، ملكية مجلس الإدارة) مجموعة السمات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة وهيكله وطريقة عمله حتى يكون ملائماً لإدارة المؤسسة، ونظراً لأهمية دور مجلس الإدارة وأهمية المهام والأدوار الملقاة على عاتقه في المؤسسات المعاصرة، فقد حددت مبادئ الحوكمة المؤسسية عدداً من الخصائص والسمات التي ينبغي توفرها في مجالس الإدارة لتكون مؤهلة للقيام بما يليها من

وظائف إشرافية وإدارية، وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية هذه الخصائص وتأثيرها على قدرة المجلس على الوفاء بواجباته(المليجي، ٢٠١٢)

وفي السياق المقابل تسعى الحوكمة إلى تعزيز الالتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها الالتزام طوعي من قبل المؤسسات المختلفة من أجل حماية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يخدم السلامة العامة (Sprinkle and Maines, 2010؛ Kabir, & AKinnusi 2012.).

وفي إطار عمل المؤسسات المصرفية عموما يمكن النظر إلى مسألة محاسبة المسئولية الاجتماعية باعتبارها الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة من قبل أصحاب المصالح انطلاقا من معايير أخلاقية (ابو نصار، ٢٠٠٤)، وتمتاز محاسبة المسئولية الاجتماعية على أنها إلزام المؤسسات بالقيام بأعمالها بطريقة تخدم جميع الأطراف الداخلية والخارجية والأطراف ذات العلاقة فيها، وذلك من خلال الاعتراف بالتكاليف التي تدفع للحد من الأضرار والمشاكل التي تلحق بالمجتمع وتؤثر به نتيجة عمل المؤسسة(حسين، ٢٠١٧).

وتتمثل الأهداف الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقديم المعلومات اللازمة لتقييم أثر أنشطة المؤسسة على المجتمع، وتأثير هذه الأنشطة في البيئة الاجتماعية من خلال قياس الأثر المترتب عليها، والإفصاح عنها في القوائم المالية(السيد،٢٠٠٩) وعليه فإن الدافع الأساسي للمؤسسات المالية بما فيها البنوك لممارسة المسئولية الاجتماعية يتمثل تنمية روح المشاركة وبناء صورة إيجابية عن اهتمام البنك بالقضايا الاجتماعية،

وفي ضوء ما ذكر أعلاه يمكن ملاحظة أن الإطار العام للحوكمة المؤسسية يبرز الدور الاستراتيجي الذي يلعبه مجلس الإدارة وخصائصه في دفع المؤسسات نحو تبني المسئولية الاجتماعية والاهتمام بالإفصاح عنها، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

لقد اكتسبت حوكمة المؤسسات ومبادئها أهمية كبيرة بسبب تتالي الأزمات المالية في المؤسسات والشركات العالمية وعلى رأسها البنوك والمؤسسات المصرفية، نتيجة لعدم الشفافية ومصادقيه تقاريرها المالية، الأمر الذي جعل مسألة الإفصاح عن البيانات والمعلومات في مقدمة القضايا الأساسية التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام جميع الأطراف ذات العلاقة بهذه المؤسسات، إذ لم تعد الحوكمة مجرد أسلوب أخلاقي تلتزم به المؤسسات بل غدت أسلوباً عملياً يتم عبره التأكد من جودة الإدارة وقدرتها على خلق قيمة مضافة للمؤسسة. ويعتبر مجلس الإدارة هو الآلية أو الجهاز التنظيمي الذي يسمح بضمان شفافية التعامل بين المؤسسة والأطراف الأخرى ذات المصلحة، وذلك عن طريق إشرافه الكامل على جميع الوظائف والعمليات في

المؤسسة ودوره في التخطيط والتوجيه، وأثره على اتجاهات المؤسسة نحو الإفصاح الاختياري عن البيانات والمعلومات المرتبطة بأدائها العام، ومن هذه الإفصاحات نجد أن الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية يحظى باهتمام متعاظم لإبرازه دور المؤسسة الإيجابي تجاه المجتمع، وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة لدى العملاء والمساهمين على حد سواء، ويتطلب ذلك قدراً من الشفافية والمصداقية في الدور الرقابي لمجلس الإدارة ومدى قدرته على الالتزام بضوابط ومعايير الحوكمة والقوانين واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية الرسمية في هذا الخصوص، وتعكس نتائج الدراسات السابقة أن قدرة مجلس الإدارة على إنفاذ مطلوبات الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية ترتبط في العديد من الجوانب بخصائصه الهيكلية والتنظيمية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للتركيز على تحليل العلاقة الاستراتيجية القائمة بين خصائص مجلس الإدارة ودرجة الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي كالتالي: **ما أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟** وينبثق عن مشكلة الدراسة أسئلة فرعية كالتالي:

١. هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
٢. هل يوجد أثر لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
٣. ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
٤. ما أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

فروض الدراسة:

للإجابة على تساؤلات المشكلة فإن الدراسة تختبر الفرضيات التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة لخصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الآتي:

١. تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك والمصارف في ظل تطور ودقة نظم قياس الجودة والموثوقية التي تجري في ضوءها معايرة الأداء بالبنوك الأردنية.
٢. الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في المؤسسات الحديثة خاصة البنوك والتي تعتمد سمعتها وثقة المستثمرين فيها على وجود مجلس إدارة على قدر من الموثوقية في إدارته للمؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف أصحاب المصلحة من حملة الأسهم والمجتمع الذي تعمل في نطاقه.
٣. تعد قطاعات البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، أحد أكبر القطاعات الاقتصادية والمالية في المملكة مع امتلاكها لنصيب كبير من الاستثمارات المالية، وارتفاع درجة التوقعات بمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أنشطة المسئولية الاجتماعية التي تقوم بها تجاه المجتمع.
٤. الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للبنوك الأردنية بما يمكن المجتمع من التعرف على إسهامات هذه البنوك في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الدور المكمل لقيمتها الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الأردني.
٥. المساهمة في غرس ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأردنية بما يساعد على قيامها بدورها التنموي في الدولة والمجتمع، خاصة في ظل تقلص دور الدولة في مجال رعاية الأنشطة الاجتماعية والثقافية.
٦. تمثل امتداداً لتوجهات الباحثة العلمية والعملية في مجال الإدارة المصرفية، خاصة في ظل توفر المعلومات والبيانات التي أصبحت متاحة في التقارير السنوية المنشورة من قبل البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. التعرف على المفاهيم ذات الصلة بحوكمة المؤسسات وأهمية مجلس الإدارة في مبادئ الحوكمة المؤسسية، والمسؤولية الاجتماعية للبنوك
٢. توضيح أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، عدد اجتماعاته السنوية، استقلالية أعضاءه وملكيتهم لأسهم البنك)، على الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

حدود الدراسة:

– الحدود الزمنية: وتمثلها الفترة بين ٢٠١٧–٢٠٢٠، وهي الفترة التي شهد فيها قطاع الأعمال الأردني العديد من التحولات بسبب الأزمات الاقتصادية التي يعيشها الأردن وبروز دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

– الحدود المكانية: وتتمثل في البنوك العاملة بالمملكة الأردنية الهاشمية المدرجة في بورصة عمان، ويتم نشر بيانات هذه البنوك وتقاريرها السنوية من خلال الموقع الرسمي لسوق عمان المالي.

الدراسات السابقة:

أظهرت المراجعة المعمقة لقواعد البيانات المحلية والعالمية وجود العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث أجرى(Albawwat, 2022) دراسة سعت إلى تقييم تأثير خصائص أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك في الأردن حيث تم جمع البيانات من البنوك والشركات المصرفية بلغ عددها (١٥٥) بنكًا من ضمن الشركات والبنوك المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها(٢٤٠) شركة مصرفية بين عامي (٢٠١٠ و ٢٠٢٠) وأظهرت النتائج التي تم تحليلها أن مستوى الإفصاح كان منخفض نسبيا منخفضة نسبيًا ، كما أشارت بيانات السلاسل الزمنية ونموذج المربعات الصغرى العادي إلى التأثير الايجابي لثلاثة عوامل أثرت على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي (حجم مجلس الإدارة ومجلس الأعضاء الأجانب ولجنة التدقيق).

وسعت دراسة (محمد، ٢٠٢١) إلى الكشف عن اثر خصائص مجلس الإدارة(حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركز الملكية، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) بالإضافة إلى الاعتماد على كل من (العائد على الأصول، والعائد على السهم كمؤشرات على الأداء المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، حيث تم التطبيق على عينة مكونة من (١٣) بنك مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩) حيث أظهرت النتائج وجود اثر ايجابي للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة وتعدد عضويات مجلس الإدارة على الأصول والعائد للسهم في حين ظهر تأثير سلبي لجنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

وأجرى (Abu Alia & Mardawi , 2021) سعت إلى الكشف عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة للشركات المدرجة في بوصة فلسطين حيث تم الحصول على بيانات (٤٤) شركة مدرجة في الفترة من (٢٠١٣- ٢٠١٧) وتم قياس الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية بالاعتماد على مؤشر مكون من (٣٠) بندا من بنود المسؤولية الاجتماعية حيث أظهرت النتائج إن متوسط الإفصاح بلغ (٠.٤٣.٧%) كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة والنوع الاجتماعي ولجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من حجم مجلس الإدارة والازدواجية للمدير التنفيذي.

وسعت دراسة (Rossi, et all , 2021) إلى دراسة التأثير المعتدل لخصائص مجلس الإدارة في العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، تم تطبيق معادلة الانحدار الخطي باستخدام بيانات (٢٢٥) شركة مدرجة بين عامي (٢٠١٥ – ٢٠١٩) حيث أظهرت النتائج أن خصائص مجلس الإدارة تعمل على تعديل العلاقة جزئيًا بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في شركات الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة.

وأجرت (زبدة، ٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر الأداء المالي المتمثل في كل من: العائد على الأصول، والعائد على أموال الملكية، والعائد على السهم، وصافي الربح، بالإضافة إلى حجم البنك، ورأس المال المدفوع وتم تطبيق الدراسة على الأعوام المالية من ٢٠١٠-٢٠١٩ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها سبعة بنوك، وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود العلاقة كانت سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك وكل من العائد على السهم، والعائد على الأصول، العائد على أموال الملكية، أما ما يخص أثر كل من صافي الأرباح، ورأس المال المدفوع، وحجم البنك، على المسؤولية المجتمعية؛ فقد كانت العلاقة إيجابية طردية. أصالة الدراسة: كلما زادت الأرباح السنوية، ورأس المال المدفوع للبنك، وحجم البنك متمثلا في مجموع الموجودات، أثر ذلك إيجابيا على مشاركة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

وهدفت دراسة نزال(٢٠١٨) إلى الكشف عن اثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان حيث تم تصميم نموذج لمؤشرات الإفصاح تكون من (٣٢) مؤشرا تم تقسيمها إلى أربعة مجلات رئيسية هي(تنمية الموارد البيئية، تنمية الموارد البشرية، خدمة المجتمع، الارتقاء بالخدمات) وتم الحصول على البيانات من (١٣) بنك خلال الفترة(٢٠١٣- ٢٠١٧) حيث أظهرت النتائج أن البنوك التجارية الأردنية تفصح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (٧٨.١%)، وأن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمة تُعدّ الأكثر إفصاحاً بمتوسط (٨٧.١%)، بينما الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية الأقل إفصاحاً بمتوسط (٦٩.٢%). كما أظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية

للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي (السيولة، المديونية، الربحية، نصيب السهم العادي من الأرباح، معدل دوران الأصول) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في كافة البنوك العاملة بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)، والمدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (٢٥) بنكاً، تشمل (١٦) بنكاً محلياً، تنقسم إلى (١٣) بنكاً تجارياً و (٣) بنوك إسلامية، بالإضافة إلى (٩) بنوك أجنبية، تشمل (٨) بنوك تجارية وبنك إسلامي واحد، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتتكون من عدد (٨) بنوك من مجموع البنوك التجارية الأردنية، وبنسبة تمثيل بلغت حوالي (٦١.٥%) من مجتمع الدراسة، (وقد تم استثناء البنوك الأجنبية والبنوك الإسلامية لاختلافات نظمها في الإفصاح عن البنوك التجارية التقليدية الوطنية).

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSSلتحليل البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):استخدمت الباحثة هذا الاختبار لغاية وصف كل متغيرات الدراسة وعرضها بشكل جداول وذلك من خلال مقاييس النزعة المركزية: الوسط الحسابي (Means) ومقاييس التشتت: الانحراف المعياري (Standard Deviation) لقياس مدى تباعد واختلاف البيانات، وأعلى وأدنى قيمة للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

الإحصاء الاستدلالي (Statistical Inference):حيث يستخدم عادة مجموعة من الاختبارات للتحقق من صلاحية البيانات لنموذج الدراسة، ويكون ذلك قبل اختبار فرضيات الدراسة، وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) للتأكد من صلاحية البيانات، حيث يجب أن تكون المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، كما تم استخدام اختبار التداخل الخطي (Multicollinrarity Test) للتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات، وذلك لأن قوة النموذج تنبع من فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وسيتم هذا الاختبار من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وكذلك تم استخدام تحليل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة وهذا يؤثر على صحة نموذج الدراسة.

نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Model):يعد نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أنسب النماذج لدراسة أثر عدة متغيرات مستقلة

(حجم مجلس الإدارة، تكرار اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة) على المتغير التابع (إفصاحات المسئولية الاجتماعية)، باستخدام (Balance Panel Data) لاختبار بيانات الدراسة.

خامساً: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها: تمثلت متغيرات هذه الدراسة في شقين هما: المتغير المستقل والمتغير التابع وجاء بيانهما كما يلي:

المتغيرات المستقلة (Independent Variables): وتتمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بخصائص مجلس الإدارة ذات العلاقة بأهداف هذه الدراسة وهي كما يلي: حجم مجلس الإدارة (BSIZE)، تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (BMEET)، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (BIN)، ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك (BOWN)، وسيتم قياس كل خاصية على حدة كما هو موضح خلال الجدول التالي.

المتغير التابع (Dependent Variable): ويتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بإفصاحات المسئولية الاجتماعية (Social Responsibility Disclosures) في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وسيتم قياسها من خلال تكرار مشاهدات البنود المفصح عنها (المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسئولية الاجتماعية تجاه الموظفين، المسئولية الاجتماعية تجاه المساهمين، المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة)، في التقارير السنوية المنشورة للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري وإفصاحات المسئولية الاجتماعية تبين أن نموذج الإنحدار الخطي Multiple Liner Regression Modelهو الأنسب لهذه الدراسة، وذلك لأن الدراسة تبحث في أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد، وقد تم تطوير هذا النموذج من أجل اختبار فرضيات الدراسة حيث سيقوم هذا النموذج باختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية، وتأتي صيغة نموذج الدراسة بالشكل التالي:

$$SR.DIS_{it}= \beta_0+\beta_1 BSIZE_{it}+\beta 2 BMEET_{it}+\beta 3 BIN_{it}+\beta 4 IND_{it}+\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

SR.DISit	إفصاحات المسئولية الاجتماعية
β0	قيمة الحد الثابت
B4 -β1	معاملات معادلة الإنحدار
β1BSIZEit	حجم مجلس الإدارة
β2BMEETit	اجتماعات مجلس الإدارة
β3BINit	استقلالية مجلس الإدارة

β4INDit ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم
itε الخطأ العشوائي

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :يعرض هذا الجزء أساليب اختبار بيانات الدراسة والتي تضمنت التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط المتعدد واختبار الارتباط الذاتي واختبار استقرارية البيانات ونتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد.

أولاً: التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة: للوقوف على عناصر المتغير المستقل (خصائص مجلس الإدارة) قامت الباحثة بتطوير جداول ترصد كل عنصر من هذه العناصر (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) في البنوك التي تمثل عينة الدراسة كل على حدة، وكانت نتائج الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الوسيط، الإنحراف المعياري، وأعلى وأدنى فئة) كما يتضح من خلال الجداول التالية:

جدول (١) يوضح التحليل الوصفي أعضاء مجلس الإدارة لكل بنك للفترة(٢٠١٧-٢٠٢٠)

البنك	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى عدد	أقل عدد
البنك التجاري الأردني	16.25	16.0	0.500	17	16
بنك الاستثمار العربي الأردني	18.25	18.0	1.258	20	17
بنك الإتحاد	15.75	15.5	0.957	17	15
بنك سوستيه جنرال	23.00	23.0	1.155	24	22
بنك الأردن	12.00	12.0	1.155	13	11
البنك الأهلي الأردني	26.00	26.0	1.155	27	25
البنك العربي	22.00	22.0	0.000	22	22
بنك الأردن	16.50	16.0	1.915	19	15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي بين (١٢.٠-٢٦.٠) في حين بلغت قيم الانحراف المعياري بين (٠.٠٠٠-١.٢٥٨)، وبلغت أعلى عدد في مجلس الإدارة (٢٧) وهي للبنك الأهلي الأردني واقل عدد لمجلس الإدارة (١١) لبنك الأردن، أما الوسيط فكان أعلى عدد (٢٦) لبنك الأهلي الأردني، ويتضح من ذلك أن البنوك الأردنية تلتزم بمعايير تشكيل مجلس الإدارة الواردة في دليل حوكمة الشركات الأردني للعام ٢٠١٥ تعديل ٢٠١٦، والذي يحدد أن متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة يجب أن لا يقل عن (١٣) عضواً، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على قدرة المجلس على القيام بدوره تجاه البنك من حيث الرقابة والتخطيط، وكذلك تجاه أصحاب المصالح من المساهمين والعملاء والمجتمع.

جدول (٢) يوضح التحليل الوصفي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة لكل بنك للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

البنك	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى عدد	أقل عدد
البنك التجاري الأردني	12.50	12.0	1.000	14	12
بنك الاستثمار العربي الأردني	13.75	14.0	1.500	15	12
بنك الإتحاد	11.25	11.0	0.500	12	11
بنك سوستيه جنرال	10.00	10.0	0.000	10	10
بنك الأردن	7.00	7.0	0.000	7	7
البنك الأهلي الأردني	11.75	11.5	1.708	14	10
البنك العربي	14.25	15.0	1.500	15	12
بنك الأردن	15.00	15.0	0.816	16	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي بين (٧-١٥) في حين بلغت قيم الانحراف المعياري بين (٠.٠٠٠-١.٧٠٨)، وبلغت أعلى عدد في اجتماعات مجلس الإدارة (١٥) وهي للبنك العربي واقل عدد اجتماعات لمجلس الإدارة (٧) لبنك الأردن، أما الوسيط فكان أعلى عدد (١٥) لبنك العربي والأردن، وبناءً على بيانات الجدول أعلاه يتضح أن مجالس إدارة البنوك في الأردن تطلع بمهامها الإشرافية والإدارية، إذ أن متوسط عدد الاجتماعات التي يقوم مجلس الإدارة بعقدها خلال العام تعكس مدى ارتباط المجلس بالمؤسسة ومتابعته لعمل اللجان والإدارة التنفيذية، مما يجعله مطلعاً على تنفيذ استراتيجية العمل التي قام بوضعها من قبل، وتشير العديد من الدراسات إلى أن متوسط الاجتماعات لمجالس الإدارة في البنوك يجب أن لا يقل عن (١٠) اجتماعات خلال العام وتوضح البيانات المشار إليها في الجدول عاليه أن مجالس الإدارة في البنوك الأردنية تلتزم بهذا المتوسط.

جدول (٣) يوضح التحليل الوصفي لاستقلالية مجلس الإدارة لكل بنك للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

البنك	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
البنك التجاري الأردني	6.75	6.5	0.957	8	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	4.50	5.0	1.000	5	3
بنك الإتحاد	7.25	7.0	1.258	9	6
بنك سوستيه جنرال	8.00	8.0	0.000	8	8
بنك الأردن	4.75	5.0	0.500	5	4

البنك الأهلي الأردني	7.50	7.5	0.577	8	7
البنك العربي	4.75	5.0	0.500	5	4
بنك الأردن	8.00	8.0	0.816	9	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي بين (٤.٥-٨.٠)، في حين بلغت قيم الإنحراف المعياري بين (٠.٠٠٠-١.٢٥٨)، وبلغت أعلى قيمة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (٩)، وهي للبنك الإتحاد وبنك الأردن وأقل قيمة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (٤) لبنك الأردن والبنك العربي، أما الوسيط فكان أعلى قيمة (٨.٠) لبنك سوستيه جنرال والبنك الأردن، ويعكس الجدول أعلاه أن البنوك الأردنية لا تتقيد بصورة كاملة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة الواردة في دليل حوكمة الشركات الأردني للعام ٢٠١٦، والذي يحدد أن نسبة الأعضاء المستقلين يجب أن لا تقل عن (٦٥%) من مجمل أعضاء مجلس الإدارة، ولا شك في أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تساعد على تخفيض درجة تعارض المصالح بين إدارة البنك وحملة الأسهم، كما أنها تلعب دوراً جوهرياً في تمكين البنك من القيام بدوره في مجال المسئولية الاجتماعية تجاه الأطراف المختلفة.

جدول (٤) يوضح التحليل الوصفي لملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

البنك	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
البنك التجاري الأردني	7.75	8.0	0.500	8	7
بنك الاستثمار العربي الأردني	5.75	5.5	0.957	7	5
بنك الإتحاد	5.25	5.0	1.500	7	4
بنك سوستيه جنرال	7.75	8.0	0.500	8	7
بنك الأردن	6.50	6.5	0.577	7	6
البنك الأهلي الأردني	9.00	9.0	0.000	9	9
البنك العربي	9.25	9.5	0.957	10	8
بنك الأردن	4.50	4.5	0.577	5	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي بين (٤.٥-٩.٢٥) في حين بلغت قيم الانحراف المعياري بين (٠.٠٠٠-١.٥٠٠)، وبلغت أعلى قيمة لملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم (١٠) وهي للبنك العربي وأقل قيمة لملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم (٧) للبنك الأردن، أما الوسيط فكان أعلى قيمة لملكية أعضاء

مجلس الإدارة للأسهم (٩.٥) للبنك العربي، ويوضح مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك درجة العلاقة الرابطة بين البنك ومجلس الإدارة، وتشير بعض الدراسات أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون أسهماً في المؤسسة كلما زاد اهتمامهم وحرصهم على أن تؤدي الإدارة التنفيذية مهمها بصورة أفضل، ولا شك في أن ذلك ينعكس بصورة مباشرة على جانب الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية ويحقق أهدافها المتصلة برعاية حقوق المساهمين والمجتمع والبيئة والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح.

جدول (٥) يوضح التحليل الوصفي لإفصاحات المسئولية الاجتماعية لكل بنك خلال فترة الدراسة

البنك	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
البنك التجاري الأردني	2.75	3.0	1.258	4	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	2.50	2.5	1.291	4	1
بنك الإتحاد	1.25	1.5	0.957	2	0
بنك سوستيه جنرال	2.25	2.5	1.708	4	0
بنك الأردن	1.50	1.5	1.291	3	0
البنك الأهلي الأردني	2.25	2.5	1.708	4	0
البنك العربي	1.75	1.5	0.957	3	1
بنك الأردن	1.50	1.5	0.577	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي بين (١.٢٥-٢.٧٥) في حين بلغت قيم الانحراف المعياري بين (٠.٥٧٧-١.٧٠٨)، وبلغت أعلى قيمة إفصاحات المسئولية الاجتماعية (٤) بنود، وأقل قيمة للإفصاحات المسئولية الاجتماعية بنداً واحداً، أما الوسيط فكان أعلى قيمة لإفصاحات المسئولية الاجتماعية (٣.٠) للبنك العربي، ومما سبق نجد أن البنوك الأردنية تهتم بالإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية، إذ أن البيانات تشير إلى أن كل البنوك قد أفصحت وبدرجات تفاوت منخفضة عن بنود المسئولية الاجتماعية الأربعة (المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسئولية الاجتماعية تجاه الموظفين، المسئولية الاجتماعية تجاه المساهمين والمسئولية الاجتماعية تجاه البيئة)، وعلى الرغم من أن بعض البنود تغيب عن التقارير السنوية للبنوك إلا أن ذلك قد يعود أحياناً لغياب المعلومات أكثر من كونه عملية حجب متعمد للبيانات من قبل البنك.

جدول (٥) وضح التحليل الوصفي لمجلس الإدارة بالبنوك الأردنية

	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
أفصاحات المسئولية الاجتماعية	0.78	0.78	0.89	0.70	0.55
حجم مجلس الإدارة	74.88	69.5	18.349	104	48
اجتماعات مجلس الإدارة	47.75	48.5	10.361	60	28
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	25.75	28.0	6.089	32	18
مكلية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة	27.88	28.5	6.978	37	18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمتغير التابع إفصاحات المسئولية الاجتماعية قد بلغ (٠.٧٨) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠.٠٥٥)، أما أقل قيمة فقد أشارت إلى (٠.٧٠) في حين كانت أعلى قيمة (٠.٧٩) أما قيمة الوسيط فقد بلغت (٠.٧٨)، أما فيما يلي المتغيرات المستقلة فقد كانت قيم الوسط الحسابي لخصائص مجلس الإدارة في البنوك الأردنية تتراوح ما بين (٢٥.٧٥-٧٤.٨٨) في حين تراوحت قيم الانحراف المعياري لذات الخصائص بين (٦.٠٨٩-١٨.٣٤٩)، وبلغت أعلى قيمة لخاصية حجم مجلس الإدارة بما مقداره (١٠٤)، مما يدل على أن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بعدد الأعضاء المناسبين لمجالس الإدارة، فيما كانت أقل قيمة لخصائص مجلس الإدارةهي (١٨) وشملت استقلالية أعضاء مجلس الادارة وملكية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة، ويدل ذلك على أن نسبة الاستقلالية لعضوية مجلس الإدارة في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان منخفضة، وهو أمر يمكن تفسيره من خلال انخفاض قيمة الخاصية التالية وهي ملكية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة، فالنسبة التي تظهر في مجال ملكية الأسهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدجة استقلالية أعضاء المجلس، أما الوسيط فكان أدنى قيمة لخاصية استقلالية أعضاء مجلس الادارة (٢٨.٠) مقارنة بالخصائص الأخرى.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كانت بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل (١) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

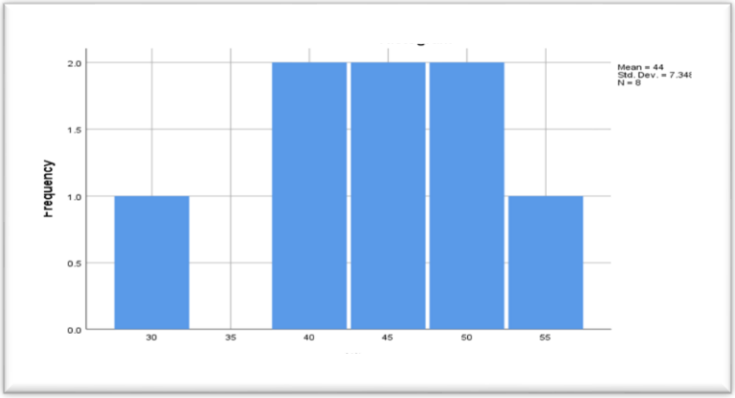

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

تخضع البيانات للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الاحتمالية أكبر من ٥%، وقد بلغت قيمة الاحتمالية ٢٠% وهي أكبر من ٥% مما يعني أن معادلة الانحدار تخضع للتوزيع الطبيعي، في حين أشارت القيم الواردة في الشكل أعلاه إلى وجود تفلطح بسيط في بيانات الدراسة يعزى لطبيعة المتغيرات ولا يؤثر على قيم معادلة الانحدار، ويمكن توضيح ذلك بصورة أكبر من خلال الجدول التالي.

جدول (٦)يوضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	التفطح	الالتواء	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
حجم مجلس الإدارة	-0.689	0.285	0.956	0.776
اجتماعات مجلس الإدارة	0.706	-0.885	0.946	0.668
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-2.093	-0.404	0.824	0.051
مكلية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة	-1.459	-0.030	0.942	0.636

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يتبين من الجدول والشكل أعلاه أن جميع قيم الالتواء كانت أقل من ٣ حيث بلغت (0.285) لمتغير حجم مجلس الإدارة، أما التفطح فقد كانت جميع القيم أقل من الواحد صحيح حيث بلغت أعلى قيمة تفطح (0.706) لاجتماعات مجلس الإدارة، ومعظم القيم الاحتمالية أكبر من ٥% مما يعني بواقي معادلة الانحدار تخضع للتوزيع الطبيعي، وتشير هذه النتائج أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: تحليل نتائج الارتباط التبادلي والارتباط الخطي المتعدد:

جدول (٧) يوضح مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

	حجم مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	ملكية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة
حجم مجلس الإدارة	1			
اجتماعات مجلس الإدارة	0.290	1		
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.296	0.076	1	
ملكية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة	0.678	-0.078	-0.125	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يلاحظ من الجدول أعلاه بأنه لا يوجد مشكلة ارتباطات تبادلية إلى الحد المؤثر على نتائج الانحدار. حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط (٦٧%) بين حجم مجلس الإدارة وملكية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة.

جدول (٨) يوضح الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

قيمة الارتباط	خطأ الانحراف المعياري المقدر	دربن واتسون
0.231	2.903	1.464

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط (0.231) تدل على وجود ارتباط، وقيمة دابن واتسون (1.464) وهي أقل من (2) مما يدل على وجود ارتباط موجب بين المتغيرات.

جدول (٩) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي

المتغيرات	B	الخطأ المعياري	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
إفصاحات المسئولية الاجتماعية	2.141	9.427	0.227	0.835
حجم مجلس الإدارة	0.007	0.111	0.065	0.952
أجتماعات مجلس الإدارة	0.039	0.124	0.313	0.775
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-0.006	0.219	-0.027	0.980
مكلية مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة	0.125	0.270	0.465	0.674
قيمة الارتباط	.480			
قيمة مربع الارتباط	0.231			
قيمة اختبار (F)	0.225			
الدلالة	.908			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة F الاحتمالية بلغت (.908)، وهي تشير إلى قبول فرضية العدم، وأن متغير قيمة معامل التحديد (0.231) يعني (23%) من التغيير في مجلس الإدارة، بالتالي لا يوجد أثر عند مستوى الدلالة (0.05) ذو دلالة إحصائية موجبة لخصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

يبين الجدول رقم (٩) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.952) أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

يبين الجدول رقم (٩) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.775) أكبر من (0.05) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

يبين الجدول رقم (٩) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.980) أكبر من (0.05) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

يبين الجدول رقم (٩) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.674) أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

النتائج:

١. أكدت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان،

٢. بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٣. أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، .

٤. أشارت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٥. أشارت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٦. أوضحت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٧. أشارت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٨. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

٩. أوضحت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة لخصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسئولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

١٠. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان تقوم بالإفصاح عن أنشطتها في مجال المسئولية الاجتماعية بصورة دورية ومستمرة، وذلك من خلال تقاريرها السنوية.

١١. كشفت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بمعايير الحوكمة فيما يلي خصائص مجلس الإدارة من حيث تكوينه واجتماعاته واستقلالية أعضاءه ومدى ملكيتهم للأسهم.

١٢. أكدت نتائج الدراسة توفر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة للقيام بالمهام والأدوار المناطة بالمجلس سواء في جانب التخطيط أو الرقابة والمساءلة، أو من خلال الاشتراك في اللجان المختلفة التي تعمل على مساعدة المجلس لأداء دوره.
١٣. بينت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية تلتزم بعقد العدد المناسب من اجتماعات مجلس الإدارة.
١٤. أظهرت نتائج الدراسة أن خاصيتي استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وملكية أسهم البنك كانت متوازنة.

التوصيات:

١. الاهتمام بأنشطة المسئولية الاجتماعية والتوسع في البنود التي تغطيها هذه الأنشطة، مع التركيز على الأنشطة التي يكون لها أثر واضح في صورة البنك
٢. تدريب العاملين وتأهيلهم وتوفير البيئة المناسبة لهم للحصول على أفضل مستوى من الأداء، وتحسين شروط التقاعد.
٣. ضرورة تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في منظمات الأعمال وخاصة القطاع المصرفي الأردني
٤. تحديث الأطر القانونية والتنظيمية الضابطة لأنشطة المسئولية الاجتماعية، وإلزام البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان بحد أدنى من تغطية بنود المسئولية الاجتماعية.
٥. زيادة الإفصاح عن الأنشطة والبيانات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، خاصة في جانب إظهار اهتمامها بالبيئة المحيطة.
٦. وتوجيه الجهود نحو سد النقص في الخدمات الحكومية المرتبطة بالمحافظة على الموارد وضمان الاستدامة.
٧. التركيزعلى الدراسات ذات الصلة بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، خاصة في جانب الشفافية والإفصاح،
٨. تفعيل أدوات الرقابة الإدارية من خلال لجان مجالس الإدارة لما لذلك من دور في تحقيق أهداف المؤسسات وبناء الثقة التي تؤدي لاستقطاب المساهمين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو حمام، ماجد (٢٠١٩) اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.

أبو نصار ، محمد(٢٠١٤) المحاسبة الإدارية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

بني سلامة، احمد(٢٠١٨) أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية،، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

حسين، أحمد (٢٠١٧) المحاسبة الإدارية المتقدمة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية.

حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٤) حوكمة المؤسسات، المفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية.

خضر، أحمد(٢٠١٢) الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

الخضري، محسن (٢٠٠٥) حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر.

خليل ، عطا الله والعشماوي ، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٩) الحوكمة المؤسسية، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

زبدة، خالد (٢٠٢٠) أثر الأداء المالي على المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في بروصة فلسطين، المجلة العربية للعلوم الإدارية ٢٧(٣)٤٨٥- ٥٢٣.

سليمان ،محمد مصطفى(٢٠٠٨) حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

سليمان، محمد (٢٠١٦)حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية.

السيد، سيد عطا الله(٢٠٠٩) النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، مصر

محمد، عبدالله (٢٠٢١) أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المراجع الأجنبية

Abu Alia, Muiz , & Mardawi ,Zeena (2021) The Impact of Ownership Structure and Board Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosed by Palestinian Companies, Jordan Journal of Business Administration, 17, (2) 254-277.

Albawwat, Ala (2022) The Effect of Board Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure in the Jordanian Banks, Universal Journal of Accounting and Finance 10(1): 286-297.

Azzoz, A.,& Khamees, B.(2016.)The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan". Jordan Journal of Business Administration, 12, (1).187-207

Darus, F. (2011), "Corporate governance and corporate failure in the context of agency theory", The Journal of American Academy of Business, 17 (1) 125-132.

Kabir، M. & D. AKinnusi، (2012). Corporate social and environmental accounting information reporting in Swaziland. Social Responsibility Journal، 8 (2): 156-173.

L'Huillie ,Barbara(2014)What does "corporate governance" actually mean? Corporate Governance International Journal of Business in Society 14(3) 300-319

Mahoney, Joseph (2012) Towards a Stakeholder Theory of Strategic Management، University of Illinois at Urbana−Champaign، College of Business،(Champaign).

Phillips,Robert , Freeman ,Edward and Wicks ,Andrew (2003) What Stakeholder Theory is not, Business Ethics Quarterly 13(4)s 479-502.

Rossi ,Matteo , Chouaibi,Jamel, Chouaibi,Salim ,Jilani, Wafa & Chouaibi, Yamina(2021) Does a Board Characteristic Moderate the Relationship between CSR Practices and Financial Performance? Evidence from European ESG Firms. Journal of Risk and Financial Management 14(354)2-15.

Rubach, M.J. and Sebora, T.C. (2009), "Determinants of institutional investor activism: a test of the Ryan-Schneider model (2002)", Journal of Managerial. 21 (2) 245-261.

Sprinkle، G & L. Maines، (2010). The benefits and costs of corporate social responsibility. Business Horizons، 2010، vol. 53، issue 5، pages 445-453